نشرة صندوق النقد الدولي

الأزمة المالية

صندوق النقد الدولي يشير إلى ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لمكافحة انتشار الأزمة العالمية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٥ ديسمبر ٢٠٠٨

- آفاق الاقتصاد العالمي آخذة في التدهور
- ينبغي أن تتخذ الحكومات إجراءات لإنعاش تدفقات الائتمان وتنشيط الطلب المحلي
- صندوق النقد الدولي يقدم المساعدة للأسواق الصاعدة المتضررة من الاضطرابات المالية

صرح صندوق النقد الدولي بأن الحكومات ينبغي أن تتخذ إجراءات منسقة إضافية لإنعاش الأسواق المالية العالمية واستعادة التدفقات الائتمانية، منبها إلى التدهور المستمر في آفاق الاقتصاد العالمي.

صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأنه ينبغي التحرك في ثلاثة ميادين حتى لا يتحول الركود الجاري إلى حالة من الكساد العالمي، وذلك في كلمته الشاملة التي ألقاها أمام مؤتمر عقده البنك المركزي الأسباني في مدريد بمناسبة الذكرى الخمسين لانضمام أسبانيا إلى عضوية الصندوق.

- التدخل الحكومي المنسق في الأسواق المالية لتأمين تدفق الائتمان ودعم إعادة الرسملة المصرفية.
- تدابير على مستوى المالية العامة لتحييد أثر الهبوط الحاد في الطلب العالمي.
- دعم السيولة في بلدان الأسواق الصاعدة للحد من الآثار السلبية لانتشار ظاهرة خروج التدفقات الرأسمالية بسبب الأزمة المالية

قال السيد ستراوس-كان في كلمات هي الأكثر صراحة منذ تفجرت الأزمة المالية الراهنة إن حكومات العالم أيدت جدول الأعمال هذا في عدة محافل، كان آخرها اجتماع مجموعة العشرين للبلدان الصناعية والأسواق الصاعدة الذي عُقد في العاصمة واشنطن في شهر نوفمبر الماضي. وأضاف السيد ستراوس-كان: "لقد بدأ التنفيذ بالفعل في العديد من البلدان، ولكن الإجراءات المتخذة لا تزال غير كافية. فنحن نحتاج إلى المزيد." وقد حضر هذا الاحتفال أيضا السيدان ميشيل كامديسو وورودريغو دي راتو اللذان شغلا منصب المدير العام في فترات سابقة.

ووفق آخر تنبؤات لصندوق النقد الدولي، يُتوقع حدوث انكماش في الاقتصادات المتقدمة الكبرى بواقع ٠,٢٥% محسوبة على أساس سنوي في عام ٢٠٠٩، وهو أول انكماش سنوي تتعرض له هذه المجموعة من البلدان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن السيد جون ليبسكي، النائب الأول للمدير العام، رجَّح أن يخفض الصندوق تنبؤاته العالمية عند إعلان الأرقام الجديدة في الشهر القادم، نظرا لسرعة انتشار الآثار الناجمة عن الأزمة.

استعادة استقرار الأسواق المالية

وقال السيد ستراوس-كان إن تدخل الحكومات في الأسواق المالية ينبغي أن يكون تدخلا واضحا وشاملا وعلى أساس من التعاون بين البلدان. وأضاف قائلا: "ينبغي أن يستند تحرك الحكومات إلى هدف واضح حتى يتسنى فرض الإشراف الفعال على كيفية استخدام الأموال العامة، وهو أمر لا يتحقق في كل الأحوال حتى الآن. وهذا الافتقار إلى الوضوح هو أحد النقاط المفسِّرة لظاهرة "الإرهاق من كثرة الإنقاذ" والتي تعتبر حاليا من المخاطر السياسية الكبرى.

وحتى تكون الخطط القومية شاملة، يجب أن تنص على ضمانات للمودعين وتأكيدات للدائنين تكفي لتأمين عمل السوق. وينبغي أن تتضمن الخطط أيضا توفير السيولة اللازمة ودعم إعادة رسملة البنوك، إلى جانب تشجيع البنوك على إثبات الخسائر التي لحقت بها. كذلك ينبغي العمل على حذف الأصول المتعثرة من الميزانيات العمومية لدى البنوك. وتوضح تجربة الصندوق مع الأزمات السابقة أهمية كل من إعادة الرسملة وإثبات الخسائر في السجلات المحاسبية.

ويتعين تنسيق الإجراءات على مستوى العالم وكذلك على المستوى الإقليمي حيثما كان ذلك ملائما. ويُلاحَظ أن منطقة اليورو تنسق إجراءاتها على المستوى الإقليمي، وسوف يساعد البرنامج الشامل الذي شرعت فيه مجموعةالعشرين على توثيق روابط التنسيق العالمية. غير أن السيد ستراوس-كان قال إن هذا المجال يتطلب جهدا مستمرا وتَواصُلا منتظما.

دفعة تنشيطية من المالية العامة بغية إنعاش النمو

وهناك أولوية أخرى تتمثل في دعم الطلب الكلي من خلال دفعة تنشيطية تُستَمد من المالية العامة لمواجهة ما يبدو الآن هبوطا حادا في الطلب الاستهلاكي.

وإذ أقر السيد ستراوس-كان باختلاف قدرة البلدان على تنفيذ دفعة تنشيطية من المالية العامة، قال: "إننا نشهد تراجعا غير مسبوق في الناتج، وهناك من الأدلة ما يشير إلى وجود درجة عالية من عدم اليقين تحد من

فعالية بعض التدابير على مستوى سياسة المالية العامة، كما نتوقع استمرار الآثار السلبية على النمو لبعض الوقت. ونظرا لكل هذه الأسباب، ندعو إلى اعتماد تدابير تنشيطية متنوعة وواسعة النطاق تستمر لمدة أطول من ربع عام أو ربعي عام."

وأوضح السيد ستراوس-كان السبل التي يمكن أن تتيح تنفيذ الدفعة التنشيطية على نحو فعال، قائلا إن المعيار الملائم هو تعظيم أثر المضاعِف الذي يقترن بمختلف تدابير المالية العامة. ويمكن أن تتضمن الإجراءات في هذا الصدد مساعدة القطاعات المتعثرة مثل الإسكان والتمويل؛ والتحويلات إلى الأُسر محدودة الدخل من خلال زيادة إعانات البطالة المقدمة لها، وزيادة الامتيازات الضريبية لأصحاب الأجور المنخفضة، والتوسع في المزايا العينية التي تغطي الاحتياجات الأساسية كالغذاء؛ والإنفاق على المشاريع الكبرى ــ لا سيما المشاريع المقررة القابلة للتنفيذ على وجه السرعة.

ويمكن التفكير أيضا في إجراء تخفيضات مؤقتة في ضرائب الدخل الشخصي والمبيعات. ولكن الصندوق لن يوصي بتخفيض معدلات الضريبة على دخل الشركات أو على الأرباح الموزعة والأرباح الرأسمالية، أو الحوافز الخاصة للأعمال التجارية. وقال السيد ستراوس-كان في هذا الخصوص إن "المرجح لهذه الضرائب أن تكون عديمة الفعالية وصعبة التغيير."

الدعم المالي للبلدان المتضررة من الأزمة

من مسؤوليات الصندوق التقليدية تقديم الدعم المالي للبلدان التي تصاب بالصدمات لتخفيف تأثيرها والتعجيل بتعافي البلدان المتضررة منها. وقد أشار السيد ستراوس-كان إلى الدعم العاجل والضخم الذي قدمه الصندوق لكل من هنغاريا وأوكرانيا وباكستان آيسلندا، وقال إن مساعدات مماثلة سوف تقدم لبلدان أخرى أيضا.

وأضاف سيادته قائلا: "إننا نراقب عن كثب أيضا تداعيات هبوط النشاط العالمي على البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض ونقف على استعداد لتقديم ما تحتاجه من دعم مالي إضافي." وقد أصبح كل من ملاوي وجمهورية قيرغيزستان أول البلدان المستفيدة من برنامج الاقتراض المعدل المعروف باسم "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" والذي يهدف إلى مساعدة البلدان منخفضة الدخل على التكيف مع الطوارئ الناجمة عن أحداث خارج نطاق سيطرتها. ومن المتوقع أن تطلب عدة بلدان إفريقية أخرى قروضا مماثلة في المستقبل القريب، طبقا لتصريحات المسؤولين في الصندوق.

ويمثل التعديل الذي أُدخِل على "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" المخصص للبلدان منخفضة الدخل جانبا من جهود الصندوق لتحسين مجموعة أدواته الإقراضية. ففي أكتوبر الماضي، أعلن الصندوق أنه بصدد إنشاء تسهيل جديد للقروض قصيرة الأجل يهدف إلى توجيه الأموال على وجه السرعة إلى الأسواق الصاعدة التي

تتميز بقوة سجل الأداء ولكنها تحتاج إلى مساعدة عاجلة خلال الأزمة المالية الراهنة لكي تتغلب على مشكلات السيولة المؤقتة. وبالنسبة للبلدان الأخرى حيث يتطلب الأمر تعزيزا للسياسات الإطارية، يتيح الصندوق للحكومات الأعضاء استخدام تسهيلاته الإقراضية التقليدية على فترات زمنية أطول، وإنما على أساس معجَّل.

وقد شرع الصندوق في مراجعة دوره التمويلي في البلدان الأعضاء للتأكد من امتلاكه الأدوات السليمة التي تكفل تلبية احتياجات البلدان في عالم يتميز بتنامي التدفقات المالية العابرة للحدود ــ وتزايد طابعها المعقد.

الصندوق يحتاج إلى موارد إضافية

صرح السيد ستراوس-كان بأنه سيتعين على العالم توفير مزيد من السيولة للبلدان المتضررة في حالة تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد يعني ذلك احتياج الصندوق إلى موارد إضافية. وقال سيادته: "إن لدينا موارد كافية حتى الآن، ولكن هذا الوضع قد يتغير بسرعة. ومن المساهمات المفيدة في هذا الصدد التزام مجموعة العشرين بدعم الطاقة الإقراضية للصندوق، وكذلك العرض السخي الذي تقدمت به اليابان والذي ينطوي على زيادة موارد الصندوق بمقدار ١٠٠ مليار دولار أمريكي."

"وإنني أحث البلدان الأخرى التي تحتفظ باحتياطيات كبيرة على أن تحذو حذو اليابان. فالآن هو الوقت المناسب لكي يتكاتف المجتمع الدولي ويقدم للصندوق ما يساعده على التصدي لتحديات الأزمة المالية. كذلك أحث الاقتصادات المتقدمة الكبرى على المشاركة في تمويل قروض الصندوق ــ إما بشكل مباشر أو عن طريق دعم ميزان المدفوعات في سياق برامج الصندوق."

وإضافة إلى ذلك، ناقش السيد ستراوس-كان السبل الممكنة لتجنب الأزمات المستقبلية، بما في ذلك اقتراحات تحسين القواعد التنظيمية الحاكمة لعمل الأسواق المالية، وتحقيق فهم أفضل للروابط بين الاقتصاد الحقيقي والأسواق المالية، وإنشاء نظم تتيح الإنذار المبكر بالمشكلات وشيكة الحدوث.

ويتضمن عدد ديسمبر من مجلة *التمويل والتنمية* التي يصدرها الصندوق مقالة بعنوان "منع الأزمات المستقبلية" تتناول المجالات ذات الأولوية في الإصلاح التنظيمي.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.